محاضرة رقم: ٢	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الاسلامية
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Islamic countries
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الفصل الدراسي	الاول
المحاضر	م.د. سالم اسماعيل مصطفى/ م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى
عنوان المحاضرة باللغة العربية	تحديث الدول الاسلامية المعاصرة/ تركيا
عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية	Modernization of contemporary Islamic countries / Turkey
المراجع والمصادر	التحديث والاصلاح- خميس ادهام حميد
	المذاهب الفكرية المعاصرة- طالب عواجي

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة

تركيا

الاتجاهات الاصلاحية قبل اعلان الدولة التركية الحديثة:

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة حتى تستطيع مسايرة التطورات الحديثة التي شهدتها الدول الاوربية وقد دفعتها عوامل عديدة لإجراء الاصلاحات منها الانحطاط العسكري الذي ظهر واضحاً بعد الهزائم التي منيت

بها الدول العثمانية واضطرت على اثرها على التوقيع على معاهدات مهينة وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي على مصر وسوريا وفلسطين (١٧٩٨-١٨٠١) وظهرت علامات الانحطاط الاقتصادي وفساد الادارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في شؤون الدولة العثمانية.

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الاوربية يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها ونتج عن ذلك حركة لإصلاح نظام الحكم والادارة سميت باسم التنظيمات منذ عام ١٨٣٩ وامتدت كما يرى بعض المؤرخين الى عام ١٩٠٨.

وقد انقسم دعاة الاصلاح العثماني الى فريقين **فالفريق الاول:** يرى ان العلاج يكمن في تطبيق الانظمة الاسلامية والتقاليد العثمانية الاصيلة وقد اكد هؤلاء ان القوة الاوربية لا تقاوم الا بالعودة الى الاسلام او الاقتباس من الاساليب العثمانية الاولى.

اما الفريق الثاني: فقد ارتأى ان الاصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الاوربية واستلهامها ولقد ادرك هؤلاء ان القوة الاوربية لا تقاوم بالارتداد الى الاسلام الاول او العودة الى الاساليب العثمانية الاولى بل السير في الطريق الذي اوصل اوربا من الضعف الى القوة ومن الهزيمة الى النصر.

لقد اقتصرت حركة الاصلاحات الاولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها ان تلك المؤسسة اصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية الى اصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر، وقد ظهر للعيان تفوق النظم الاوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية، الامر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة

المحور الاساس لجميع شؤون الدولة لذلك فقد بدأت عام ١٤٤٨ حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك الى الجوانب الادارية والمالية والقضائية والتعليمية ونظراً لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات، فمن المفيد الاشارة الى ابرز التطورات الاصلاحية التي تمت فيه يرجع بعض المؤرخين اصلاح الجيش العثماني الى **السلطان العثماني مصطفى الثالث** (١٧٥٧-١٧٧٤) (تولى الحكم وكان عمره ٤٢ عاماً خاضت الدولة في عهده حروباً طويلة فقدت فيها اجزاء كبيرة من اراضيها وفي عهده بدأ انحطاط الدولة العثمانية) الذي نظم البحرية والمدفعية وفقاً للأساليب والاسلحة الاوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الاوربيين.

اما **الانكشارية** فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الاصلاح (كانت تعمل كحاميات عسكرية تفرض الامن وتجمع الضرائب وكان قائد الانكشارية يعمل نائباً لولاية يعني ان لهم سطوة كبيرة، وكلمة انكشارية تعني "الجنود الجدد")، هي قوات من النخبة بالجيش تشكلت لتكون الحرس الخاص للسلطان العثماني، تأسست قوات الانكشارية في عهد السلطان مراد الاول (١٣٦٢-١٣٨٩) وكان للانكشارية تنظيماً خاصاً بهم بثكناتهم وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا اقوى فرق الجيش العثماني واكثرها نفوذاً وكانوا افراد الانكشارية هم من اسرى الحروب من الغلمان الذين يتم فصلهم عن ذويهم واصولهم، ويتم تربيتهم تربية اسلامية، على ان يكون السلطان والدهم الروحي، وان تكون الحرب صنعتهم الوحيدة، بعد ذلك قاد حركة الاصلاح ابنه سليم الثالث.

سليم الثالث (١٧٦١-١٨٠٨)

تولى الحكم بعد وفاة عمه عبد الحميد الاول وتحولت حركة الاصلاح في عهده الى حركة عامة واستهدفت اجراء تغيير جذري ولم تهتم بالناحية العسكرية فقط وانما شملت جميع

الجوانب المالية والاقتصادية والصحية والطباعة والترجمة اضافة الى اقامة العلاقات الدبلوماسية عن طريق تعيين السفراء مما يدل على رغبة سليم الثالث بإجراء اصلاحات على النمط الغربي فسار بإصلاحاته بميوله الفرنسية وافكاره الغربية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية القديمة، فبذل جهوده لتخليص الطرق البحرية من القرصنة واصلح الثغور ووضع الحاميات عليها وقام بإصلاح المدارس البحرية والمدفعية (الطوبجية)، وجهز مكتبة لمدرسة المدفعية وضع فيها احدث ما سطر عن الحرب والرياضيات، كما كان يترجم الكتب الهندسية الفرنسية، عمل سليم الثالث على وضع خطة جادة لتوسيع رقعة التعليم في الدولة، فافتتح العديد من المدارس والمعاهد، وكان رجلاً يعفو عند مقدرته فاكثر العفو على من كان يثور عليه.

لذلك واجهت اصلاحاته معارضة كبيرة لم يستطع ان يقف ضدها خاصة، لذلك واجه معارضة كبيرة من الانكشارية الذي ضيقوا الخناق عليه وتم قتله وتولى مصطفى الرابع الحكم الذي اتبع حكماً دكتاتورياً ووقف ضد الانكشارية والاصلاحات مما ادى الى قيام ثورة ضده وتم اعدامه وتولية محمود الثاني الحكم.

محمود الثاني (١٨٠٩-١٨٣٩)

بدأت حركة اصلاحات واسعة في عهده اذ تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية **وبناء جيش جديد** مدرب وفق الاسس الحديثة وانشاء مدارس خاصة للبحرية والهندسة واطلق على قوات الجيش اسم (العساكر المنصورة المحمدية) واطلق على حرس السلطان اسم (عساكر شاهانية) وارسل الضباط للدراسة في الخارج على الاسس العسكرية الحديثة واستدعى ضباط اجانب لتدريب الجيش الجديد ثم اتجه الى **اصلاح القضاء** مستنداً الى الشريعة الاسلامية لكن ذلك لم يمنعه من ان يصدر عام ١٨٣٧ امراً بإنشاء موسوعة مدينة تتناول الامور التي لم يرد

عنها في القران الكريم والسنة النبوية وامر بعدم مصادرة الثروات الخاصة وحكم الاعدام الا بأمر قضائي وبذلك سلب صلاحيات الباشوات وحكام الايالات.

اهتم محمود الثاني **بالتعليم** فازدادت عدد المدارس في عهده واوجد ما يعرف بمدارس (صبيان مكتبي الابتدائية) لتعليم القران الكريم ومبادئ اللغة التركية، ومدارس (رشدية) التي تهتم بدراسة العلوم والجغرافية والرياضيات اما مدارس المساجد فكان يدرس فيها الكلام والمنطق والآداب وانشئت اعداد كبيرة من المدارس الخاصة بالحربية والطب واوجد كذلك المدارس الداخلية اضافة الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاة، واهتم باللغة التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغة التركية استمر عملها ١٥ عاماً واهتم بالشعر والموسيقى ونشطت حركة الترجمة واهتم بالطباعة والصحافة وخاصة نشر الكتب القديمة التي تتحدث عن امجاد العثمانيين.

عبد المجيد الاول (١٨٣٩-١٨٦١)

تولى الحكم بعد والده محمود الثاني الذي سار ايضاً في اصلاح شؤون الدولة العثمانية وتحويلها من دولة غير قادرة على مواكبة العصر الى دولة عصرية واطلق اصلاحاته اسم التنظيمات فاصدر ما يعرف باسم **(خط شريف كولخانة)** في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ هي عبارة عن وثيقة حقوق تشابه حقوق الانسان نصت على حرية المواطنين والمساواة بينهم وحماية اموالهم واعراضهم والقضاء على السخرة وضمان الحرية الشخصية، وكذلك نص على عدم اصدار حكم الاعدام الا بأمر قضائي وتحديد مدة الجندية الاجبارية بخمس سنوات على ان لا يتأثر اخذ الشباب للخدمة على المحاصيل الزراعية والتجارية، وزيادة رواتب الموظفين ومنع الرشوة والفساد كذلك فرض الضرائب على الجميع بصورة عادلة بعد ان كانت تؤخذ من الفقراء دون اولاد الاعيان فازدادت بذلك واردات الدولة التي استخدمت لأغراض الاصلاح وصدر امر

بتشكيل مجلس الاحكام العدلية الذي ينقل قراراته للسلطان للتوقيع عليها وهو الشكل الاول لمجلس النواب العثماني.

صدر التنظيم الثاني الذي يعرف باسم **(خط شريف همايون)** في عام ١٨٥٦ كان اكثر دقة في تحديد التغييرات الواجب اجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط شريف كولخانة، كما ان صيغته كانت اكثر عصرية واقتباساً عن الغرب بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرآنية او بقوانين الامبراطورية العثمانية، فكان المرسوم برمته يتطلع الى الامام اكثر مما يستوحي الماضي، وقد جاء الخط بما لم يأت في شريف كولخانة فيما يخص الغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة والفساد، كما انه اكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الاعداد على المرتدين عن الاسلام.

جاء بعد ذلك عبد العزيز الثاني ومراد الخامس الذين لم يكن الاصلاح يشكل جوهر اعمالهم بسبب انشغالهم بالحروب حتى مجيء السلطان عبد الحميد الثاني.

عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٨٩٠)

تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة خلفاً لأخيه مراد الخامس، وعهد بالصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) الى مدحت باشا وامره بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور، وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية انتهت اللجنة الى وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، هما: مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان، وبانتهاء اللجنة من مهمتها اعلن **الدستور** يوم ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦، وفي مراسم خاصة اقيمت في الباب العالي الموافق لليوم الاول لافتتاح مؤتمر السفراء الدولي في اسطنبول، وقد هدف السلطان من وراء اصدار الدستور الى

وقف تدخل الدبلوماسية الاوربية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب الدولة من المسيحيين، والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة على اصلاح نفسها دون تدخل اجنبي.

يطلق على هذا الدستور اسم (المشروطية الاولى)، وهو المصطلح التاريخي، كما يطلق عليه اسم القانون الاساسي، وهو مقسم الى ١٢ قسماً ويضم ١٩ مادة، وقد تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والفرنسي والامريكي، وحدد القسم الاول من الدستور الدولة العثمانية وعاصمتها وقرر ان دينها الرسمي هو الاسلام، وتناول حقوق السلطان في الحكم، فاعتبره مقدساً وغير مسؤول كما تناول امتيازاته وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق السلطان وواجباته بمراقبة تنفيذ احكام الشريعة وسك العملة باسمه، والدعاء له في الخطبة، ومنحه حق عزل الوزراء وتعيينهم، واعلان الحرب وعقد الصلح وابرام المعاهدات وتخفيف العقوبات، وعقد المجلس العمومي وفضه، ونص الدستور على تصديق السلطان على الاحكام القضائية الصادرة بالإعدام، وخوله ان يسن قانوناً او يصدر مرسوماً دون موافقة البرلمان ونص على ان الجميع متساوون اما القانون.

وتناول الدستور السلطات الثلاثة، فالصدر الاعظم يتولى السلطة التنفيذية، وهو رئيس مجلس الوزراء ويرأس اجتماعاته وتقرر ان يكون شيخ الاسلام عضواً في المجلس، اما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون من مجلسين احدهما مجلس الاعيان او مجلس الشيوخ ويعينهم السلطان، ويكون تعيينهم مدى الحياة ويجب الا تقل سن العضو عن ٤٠ عاماً، ويكون قد ادى قبل خدمات جليلة للدولة، والا يتجاوز عدد اعضاءه عن طريق اجراء انتخابات عامة في انحاء الدولة، ويمثل كل نائب ٥٠ الف فرد من رعايا الدولة الذكور، ومدة العضوية ٤ سنوات، وكفل الدستور الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلس المبعوثان، فلا يجوز القيض عليهم او محاكمتهم الا اذا قرر المجلس بأغلبية الاصوات ورفع الحصانة عن العضو.

واما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في نظر قضايا الاحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين، اما غير المسلمين فتنظر قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمتنازعين، والى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تختص بالقوانين الوضعية، وكفل الدستور صيانة القضاء من أي نوع من انواع التدخل في شؤون واحتفظ الدستور باختصاصات مجلس الدولة التي كان يمارسها قبل باعتباره محكمة استئناف عليها تنظر الطعون المقدمة ضد القرارات الادارية.

امر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، واسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ ٧١ مقعداً، والمسيحيين بـ ٤٤ مقعداً، و٤ مقاعد لليهود، وتألف مجلس الاعيان والشيوخ من ٢٦ عضواً، واجتمع البرلمان رسمياً في ١٩ اذار ١٨٧٧، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط، وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الانتخابات وقانون عدم مركزية الحكم واقرار الموازنة العامة للحكومة.

لم يكن اصدار الدستور هو نهاية لمشاكل الدولة العثمانية بل كانت الاوضاع فيها تسير من سيء الى اسوء، خاصة عندما قام السلطان عبد الحميد الثاني بوضع مقاليد الامور بأيديه فأقال رئيس وزرائه مدحت باشا الذي تعود اليه معظم الاصلاحات في الولايات العثمانية، هذه السياسة الدكتاتورية دفعت الشباب المثقف الذي كان ينادي بالإصلاح الى تنظيم صفوفهم في جمعيات ومنتديات كانت تمارس نشاطها بتوعية الشعب امثال جمعية الشبان الاتراك وجماعة العثمانيين الجدد وظهرت داخل الجيش وطلبة المدارس العسكرية تنظيمات ثورية مثل الجمعية العثمانية للاتحاد والترقي التي تشكلت عام ١٨٨٩ التي استطاعت ان تقود انقلاب في ٢٣ تموز عام ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد الثاني الذي اضطر الى اعادة العمل بدستور عام

١٨٧٦ فاجتمع مجلس المبعوثان من جديد وقد اجتمع هذا المجلس في ١٣ نيسان عام ١٩٠٩ ليعلن خلع السلطان عبد الحميد في حركة سميت بـ(الفتنة الارتجاعية) وتم تنصيب اخيه محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨).

الا ان جمعية الاتحاد والترقي رغم الشعارات التي اطلقتها بالحرية والعدالة والمساواة لكنهم سرعان ما اعتمدوا سياسة التتريك فلجأ المثقفون في مختلف انحاء الدولة العثمانية الى انشاء الاحزاب السياسية من ابرزها حزب الحرية والائتلاف في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١١ الذي دعا الى اللامركزية في حكم الولايات ماعدا امور الدفاع والخارجية، لكن ظروف الحرب العالمية الاولى التي أصبحت اراضي الدولة العثمانية مسرحاً لها ادت الى اضطراب الاوضاع وتعطيل مجلس المبعوثان وفرض رقابة على الاحزاب والجمعيات وتقييد نشاطها.

عبد المجيد الاول

محمود الثاني

سليم الثالث

مصطفى الثالث

جمعية الاتحاد والترقي

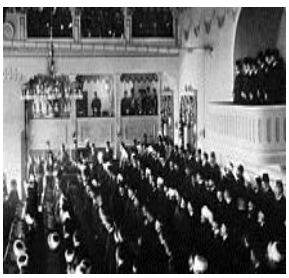
مجلس المبعوثان

مدحت باشا

عبد الحميد الثاني